الاسلوب الاقتصادي

في الحرب الحاضرة

لفؤاد محمد شبل

١ — منزلة الاقتصاد في الحروب

يتسم العصر الحاضر بما أصبح للعامل الاقتصادي من منزلة وشأن في سير الحرب . وليس أدل على ذلك من المقابلة بين فعل الحصار البحري الذي فرضتهُ انكلترا على أوربا طوال الحروب النبليونية ، وفعلهِ في الحرب العظمى الماضية . فلم يكن للحصار في الحرب الأولى تأثير حاسم في سير الحرب كتأثيرهِ في المانيا في حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ ، إذ كان أحد العوامل التي أفضت الى انهيار قوتها الحربية . ويرجع ذلك الى ان معدات القتال الفنية كانت في العصر النبوليوني ضئيلة الكمّ والنوع اذا ما قوبلت بما هي عليه في عصرنا هذا ، فكان مقدار المواد الاولية الحيوية للاغراض الحربية يسيراً جداً يسهل تدبيره عملياً ، كما ان مشكلة الطعام لم تبلغ المنزلة التي تتجلى في الحروب الحاضرة . فرغماً عن اتجاه بريطانيا الصناعي في عصر نبليون كان في استطاعتها اطعام الجانب الأكبر من سكانها من الموارد الخاصة بجزيرتها

وتغيرت الحال في الحرب العظمى الماضية ، فغدت المعدات الحربية أعظم كلفة وأكثر تنوعاً ، ومن ثمَّ زادت مقادير المواد المستوردة لصنع معدات القتال وتجلى ما للنفط (البترول) من شأن كمادة اولية هامة مع ان الحرب الميكانيكية كانت في طفولتها . على ان أهم ما تطلع اليه المتحاربون في تلك الحرب هو التزود بالطعام وحرمان الخصوم اياه ولم تكن المانيا ولا انكلترا تستطيع كفاية شعبها من الطعام من مواردها الخاصة . ولذلك كان للحصار البحري البريطاني المفروض على المانيا أثره الحاسم في سير الحرب ونتيجتها

وعظم شأن الآلات الميكانيكية في حربنا الحاضرة واشتدت شوكة السلاح الجوي اشتداداً لم يك في الحسبان ، وأصبحت مطالب القوات المحاربة أعظم قدراً وأوسع شمولاً مما كانت عليه . ومن ثم أصبح الفريقان المتحاربان في عام ١٩٣٩ أعجز عن تحقيق الاستكفاء من المواد الاولية اللازمة لمواصلة الحرب عما كانت الحال عليه قبل خمسة وعشرين عاماً . وأصبحا أدق احساساً بالعامل الاقتصادي وأبلغ ادراكاً لخطر شأنهِ وغدت مسألة الاستيراد في مقدمة

المسائل التي تشغل بال القادة والمشرفين على توجيه الأمم في هذه الفترة الدقيقة من تاريخ البشرية. ويعلو على هذا كله مسألة النفط (البترول). ولو عاش الامير اوجين دي ساڤوى الذي يؤثر عنه قوله ان الحرب تتطلب المال والمال ثم المال لعدل عن رأيه وقرر ان مستلزماتها البترول والبترول ثم مزيد من البترول.

والى السلاح الاقتصادي يمكننا ان نضم السلاح المالي الذي طبق تطبيقاً موفقاً خلال حرب ١٩١٤ — ١٩١٨. ويضاف الى هذا وذاك سلاح لم يعرف أيام الحروب النابوليونية ولم يستخدم على نطاق ذي شأن في الحرب العظمى الماضية ألا وهو تدمير وسائل الانتاج الحربي وتعطيل طرق المواصلات وإضعاف التموين بفعل الاغارات الجوية

ويجب أن لا يغرب عن الاذهان مكانة الدفاع الاقتصادي وغايته تأمين الموارد الاقتصادية وقت الحرب اذ ان المحارب يشتد تأمين وارداته وتلافي الحصار المضروب عليه من خصمه. فألمانيا، تسعى الى اختراق الحصار البريطاني والتحايل ما وسعتها الحيلة على إصدار بضائعها واستيراد ما تحتاج اليه. وتتمثل الناحية الدفاعية البريطانية في الحد من الهجوم الاقتصادي الالماني على بريطانيا وذلك بخفض خسارتها من السفن التجارية كحماية هذه السفن بنظام القوافل وغيره من الوسائل. ثم ان الناحية الاقتصادية الدفاعية تقتضي من الفريقين المحافظة على مواطن الانتاج من الاغارات الجوية والحرص على مرافق التموين والمواصلات. والى جانب هذا كله يبذل الجهد للمحافظة على مستوى عال للصادرات والواردات والحيلولة دون نزوح رؤوس الاموال. ومن الاجراءات التي تعدُّ دفاعية في الحرب الاقتصادية سعي البلد المحارب لإكتفاء نفسه من المواد الاولية الحيوية؛ واتخاذ الوسائل لتجنب التبذير واستخدام الموارد المتوفرة في البلاد الى أقصى حد وتنظيم الانتاج والتوزيع والاستهلاك على نسق يضمن أقصى زيادة في الانتاج أو توفير ما يمكن توفيره من المواد الحيوية والقدرة على الانتاج والعمل

٢ — الحصار البحري البريطاني

في عام ١٩٣٩ كان السائد في الدوائر البريطانية، محاولة قهر ألمانيا عن طريق الحصار البحري بصفة أصلية وكان الاعتقاد السائد حينئذٍ أنهُ بفضل خط ماجينو يمكن صد الجيوش الالمانية بغير ما صعوبة رغماً عن تفوقها في العُدد والعَدد. وانهُ من الخير للبلد العامل البريطانية ان تستخدم في الغرض المشترك تخصيصها لانتاج المعدات. بيد ان سيرَ القتال برهن على ان المزية للهاجم لا المدافع في الحرب اذ كسرت الجيوش الفرنسية البريطانية خلال معركة فرنسا وتحطم خط ماجينو بالالتفاف به

هنا يتبادر الى الذهن السؤال التالي: لو صمد خط ماجينو لهم الجناح الالماني

المتحدة وروسيا أقوى مفعولاً وأشد أثراً فلم تعد ثمة أسباب تسوغ محاباة ايطاليا وغيرها من الدول المحايدة . واستحال على المانيا استخدام سكة حديد سيبيريا، كما ان دخول الولايات المتحدة الحرب قطع علاقات المانيا التجارية بدول اميركا الجنوبية

٣ — سياسة تمويل المؤن

عقب ضم النمسا لالمانيا أيقنت انكلترا وفرنسا ان المانيا قد نجحت في ان تحقق لنفسها حصة كبيرة من تجارة جنوب اوربا الشرقي ، ومما نشأ عن هذا التدخل الاقتصادي البعيد المدى اقامة السيطرة السياسية الالمانية على دول الدانوب والبلقان . فأخذ الحلفاء في خصوص صيف ١٩٣٨ عمداً صد تدخل المانيا السلمي عن هذه البلاد . بيد ان المسؤولين في البلدين نظروا الى الموضوع نظرة تجارية محض فحال هذا دون اقدامهم على شراء منتجات هذه الدول على نطاق واسع وكان عليها قبول تضحيات مالية تحقيقاً لمنع المانيا من احتكار تجارة جنوب اوربا الشرقي . وكانت بريطانيا العظمى تفوق المانيا من الناحية التجارية اذ كان في مكنتها ان تقدم لهذه الدول نقداً استرلينيًّا حرًّا، الا انهُ كان يعترض توسعها في ما تشتريه منها عاملان: الاول خشية هذه الدول (دول البلقان والدانوب) اغضاب المانيا اذا زادت صادراتها الى بريطانيا، والثاني صعوبة المواصلات التي تنحصر في حالة دول البلطيق الواقع تحت السيطرة الالمانية

ومهما يكن من امر ، فكان من اليسير وصول جانب من بضائع دول البلقان وشرق اوربا بل والبلطيق نفسه (عن طريق السويد والنروج) ولا سيما البترول والتمح الرومانيين لولا قلة المبالغ التي اعتمدتها وزارة المالية البريطانية لهذا الغرض، رغماً عن فوائد هذه السياسة اذ تتيح لها على الاقل رفع اسعار ما تشتريه المانيا عن هذه الدول فضلاً عن تحويلها عنها

وفي سبيل تجاوز العقبات التي وضعتها المصالح الحكومية، أنشأت الحكومة البريطانية لجنة خاصة بالمشتريات The United Kingdom Commercial Corporation مهمتها الاشراف على تنفيذ سياسة الشراء . وكانت وزارة المالية انما تقوم في هذه الشركة وقد بلغ رأسمالها الاصلي نصف مليون جنيه استرليني وكان عملها تسهيل الاتجار مع بلاد جنوب اوربا الشرقي . وهذا الاعتماد لم يكن له تأثير كبير في تحقيق الاغراض التي انشئت من أجلها اللجنة. بيد انها نجحت مع ذلك في عقد صفقات شراء في رومانيا ويوجوسلافيا وبلغاريا وتركيا وفازت بتوريد بعض الاصناف الى هذه البلاد من انتاج الامبراطورية مثل القصب (الجوت) والمطاط والصمغ ... الخ وفي أواخر عام ١٩٤١ غدا من المستحيل عقد صفقات تجارية مع جميع اوربا عدا اسبانيا والبرتغال وتركيا بسبب الغزو الالماني لبقية انحائها . ولقد تقرر في صيف ١٩٤٠ توسيع نطاق الاعمال التي تتولاها هذه اللجنة فشملت اميركا اللاتينية

٤ — حظر التعامل مع رعايا الاعداء

في خلال الحرب العظمى الماضية طبق نظام القوائم السود وهي التي تتضمن اسماء المؤسسات التي يشرف عليها الاعداء ، وقد أخذ بالنظام نفسه في مستهل الحرب الحاضرة . فضلاً عن صدور قوانين تحظر الاتجار مع رعايا الاعداء في الدول المختلفة . ونظام القوائم يبين بصفة خاصة المؤسسات والاشخاص خارج بلاد العدو الذين يعملون لمصلحة العدو من الناحية الاقتصادية ، وهو يعزز الحصار المفروض على العدو تعزيزاً قويًّا . وفي انكلترا لم يكتف بتطبيق القائمة السوداء على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الواقعة تحت السيطرة الألمانية بل شملت منذ يونية ١٩٤٠ البيوت المالية التي تسيطر عليها ايطاليا او التي تتجر مع ايطاليا ، ثم شملت المؤسسات المالية التي تسيطر عليها حكومة فيشي ومستعمراتها . هذا وقد طبق على المؤسسات التجارية في البلاد الواقعة تحت السيطرة الالمانية — ومنها فرنسا المحتلة — قانون الاتجار مع رعايا الأعداء

وفضلاً عن القائمة السوداء انشيء في انكلترا ما يسمى بالقائمة « البلية » وهي تتضمن الحالات المشكوك فيها . وقد طلب من البنوك والبيوت التجارية البريطانية الالتجاء الى وزارة الحرب الاقتصادية لاستشارتها قبل عقد صفقة تجارية مع البيوت التي يحتويها هذا الكشف

٥ — تجميد الاموال

يعدُّ تجميد أموال العدو وسيلة فعَّالة لخفض موارده من النقد الاجنبي . وعقب قيام حالة الحرب مباشرة أعلنت كل دولة تجميد اموال أعدائها ، وبذلك لا تستطيع الدولة المحاربة الانتفاع باموالها المودعة او المستغلة في البلاد الواقعة تحت سيطرة اعدائها . وعمدت المانيا في سبيل التخلص من هذا الاجراء الى نقل جانب كبير من الودائع الالمانية في انكلترا الى اسماء محايدة وذلك قبل اعلان الحرب بينها وبين الحلفاء بل وبعدها . فضلاً عن انها استطاعت ان تنقل الى المانيا جانباً من اموالها في انكلترا كما تمكنت من بيع جانب كبير مما كان في حوزتها من الاوراق المالية المقومة بالاسترليني

وعمدت السلطات الاميركية الى تجميد الاموال الالمانية في الولايات المتحدة ومضت تجمد رؤوس اموال الدول التي اجتاحتها المانيا الواحدة تلو الاخرى وبذلك أنقذت ودائع هذه الدول في اميركا من ذهب واوراق المالية البالغة أكثر من الف مليون جنيه . ولولا التدابير الاميركية لوقع في يد المانيا الاحتياطي الذهبي لكل من البنك الدنمركي الاهلي وبنك النروج وبنك هولندا والبنك الاهلي البلجيكي بل واحتياطي بنك فرنسا من الذهب . ولما كان الالمان قد نجحوا في وضع ايديهم على مقادير كبيرة من الذهب وصكوك

الدفع الاجنبية في البلاد المجتاحة ، فان هذه الاوراق اصبحت تحوَّل الى نقود بوساطة البنوك السويسرية . كما عمدت ألمانيا الى بيع البنكنوت الاسترليني الذي استولت عليه في الأقطار المغزوة في سوق لشبونة وهي التي غدت سوق الصرف الرئيسية في اوربا بعد سقوط امستردام ، رجاء الحصول على دولارات مقابله وتخفض قيمة الاسترليني في سعر الصرف من الجهة الاخرى . ولعل من الاسباب التي صرفت ألمانيا عن غزو سويسرا انها رأت ان بقاءها معبراً لعملياتها المالية الدولية أجدى من غزوها . ومصداقاً لهذا كان معظم الودائع الالمانية في نيويورك ينتقل الى أسماء تمثل بنوكاً سويسرية وسويدية

ولقد جاهدت الحكومة الالمانية — في اثناء صيف ١٩٤٠ خاصة — في سبيل المحافظة على سعر صرف الفرنك الفرنسي الورق في سوق لشبونة . فاشترت مقادير كبيرة منهُ كجزء من سياستها لكسب تأييد الطبقة الحاكمة في فيشي وطبقة المستثمرين الفرنسيين بوجه عام .

٦ — الطيران كسلاح اقتصادي

في آخر ربيع عام ١٩٤٠ برزت في الطليعة وسيلة جديدة للحرب الاقتصادية ألا وهي حطم موارد العدو ووسائل انتاجه وطرق مواصلاته بالاغارات الجوية التي تؤدي ثلاثة اغراض. الاول — اضعاف القوى المقاتلة للعدو بإتلاف معدات القتال والسفن الحربية أو نسف طائراته في الجو وعلى الارض . والثاني — بث الذعر والهلع في قلوب المدنيين بالقاء القنابل على القرى والمدن. والثالث — اضعاف موارد العدو الاقتصادية بإتلاف المؤن من المواد الاولية والغذائية وتعطيل العمل في المصانع والسكك الحديدية والترع والموانئ . على انهُ من الصعب التفرقة بين الغايات الثلاث

وفي خلال شهري مايو ويونيو ١٩٤٠ تمثلت اغارات السلاح الجوي البريطاني في الغاية الحربية . ولكن شُلَّت اغارات على مواطن الصناعة الالمانية في منطقة الرور وغيرها . وبين يونيه وسبتمبر من السنة نفسها توزعت اغارات هذا السلاح لتحقيق الغايتين الحربية والاقتصادية وعندما توالت الاغارات الالمانية على لندن في سبتمبر ١٩٤٠ اشتد الضغط على الحكومة البريطانية لحملها على أخذ الثأر من برلين والمدن الالمانية الاخرى . بيد أنها رفضت هذا الرأي . فانه وان كان تنفيذه يرضي النفوس الثائرة في ذلك الحين الاَّ أن الاغارات على برلين والمدن الالمانية الاخرى دون تمييز ما كان ليؤثر تأثيراً يعتد به في قوة ألمانيا الحربية بل انهُ — في ذلك الوقت — ما كان ليؤثر في الحالة المعنوية للسكان المدنيين الالمان . ويجب ان لا يغرب عن البال أن عدد قاذفات القنابل البريطانية التي يمكن تخصيصها للاغارة على ألمانيا

حينئذ كان قليلاً واقتصت الحال قصر الضرب على بعض الفروع المختارة من الانتاج الاقتصادي الحربي الالماني وبعض مجموعات خاصة من معدات الحرب الالمانية — ولاسيما موارد الزيت ومصانع تكريره ومصانع البترول الصناعي. والبترول ليست تقتصر فائدته على استعماله في المعدات الحربية الحديثة من طائرات ومركبات بل لا غنى عنه في الصانع الحربية كذلك واذا نقص المتاح منه لها نقص انتاجها ولو توافرت لها الخامات الصناعية جميعاً

ولقد أدركت القيادة الالمانية خطأها في الاغارة على المدنيين فركزت اغارات السلاح الجوي الالماني على كوفنتري ورمنجهام وسوثهامبتن . . الخ ولجأ الالمان الى طريقة فذة حقاً للحد من تأثير سلاح الطيران البريطاني في الاقتصاد والاهداف الحربية الالمانية ، اذ اقلعوا طوال أشهر خريف وشتاء ١٩٤٠ خاصة وبعد هذا الوقت بصفة عامة في توجيه الاذهان الى مسألة غزو الجزر البريطانية ، وبهذا شغل جانب كبير من الطائرات البريطانية في الاغارة على موانىء الغزو الفرنسية وغيرها التي دعيت بموانىء الغزو

٧ — التدابير الاقتصادية البريطانية ضد ايطاليا

تتشابه الاساليب التي طبقت على ايطاليا والمانيا ، فمنذ اللحظة التي اصبحت فيها ايطاليا دولة محاربة فرض الحصار البحري على وارداتها وصادراتها . ولقد سمح الحلفاء لايطاليا — قبل دخولها الحرب — باستيراد مقادير كبيرة من الزيت والمواد الغذائية والمواد المفرقعة رجاء ابعادها عن الحرب . ومما سهل فرض الحصار على ايطاليا هيمنة بريطانيا العظمى على جبل طارق وقناة السويس ، وما زالت المشكلة الكبرى التي يواجهها الحصار البريطاني هي وقف حركة الملاحة الايطالية الاصلية في البحر المتوسط ولا سيما بين ايطاليا واسبانيا وبينها وبين فرنسا غير المحتلة . وكان على البحرية البريطانية أن تبذل جهدها لصد ايطاليا عن امداد قواتها في ليبيا بالمعدات والمهمات ، وقد تم هذا بنجاح بصفة عامة

فقد عجزت ايطاليا بعد دخولها الحرب عن تلقي شحنات الزيت العراقي من سوريا لتعرض السفن الناقلة لفعل الاسطول البريطاني أولاً ثم لاستيلاء البريطانيين عليها . وكانت تتلقى مقادير كبيرة من الزيت الروماني بحراً قبل دخولها الحرب فأصبح يتعين عليها بعد دخولها أن تنقله براً ، وهو أمر ليس بالسهل لأن المانيا تستأثر بامرورات المخصصة لنقل الزيت في السكك الحديدية الرومانية

وحالة ايطاليا الاقتصادية أسوأ كثيراً من حالة المانيا مع ان ايطاليا دخلت الحرب بعد قضائها حوالي عام منتعشة بحياد جنت منه ربحاً غير يسير . فموادها من القمح والزيت تعاني نقصاً يفوق ما تعانيه المانيا وخاصة بعد سقوط سعيها في غزو اليونان فضلاً عن هبوط

انتاج ايطاليا من الزيت وزراعها تعتمد على المانيا بصفة خاصة في مدها بالحديد الخام ، ولم يسمح لايطاليا بالحصول على مخزون البلاد المفتوحة من الاطعمة ، وهي على العموم أكثر من المانيا كفاية لنفسها من الاطعمة الاّ ان موقفها الغذائي لا تحسد عليه

وتتمثل مشكلة المواصلات الايطالية الرئيسية في حاجتها الى الزيت والفحم الذي غدا ينقل برًّا من المانيا . والنقل بالبرّ اعظم نفقة من النقل بالبحر ولا تتسع جميع خطوط سكك الحديد لنقل ما تحتاج اليه ايطاليا ولو كان متاحاً لها . ومن المسلم به ان الاقتصاد الايطالي سيتأثر بالحرب تأثراً أسرع من تأثر الاقتصاد الالماني بها . وفي غضون عام ١٩٤١ زاد اعتماد ايطاليا الى مساعدة المانيا لا من الوجهة الحربية فحسب ولكن من الوجهة الاقتصادية ايضاً

٨ – الحرب الاقتصادية الالمانية ضد بريطانيا العظمى

يتجه الهجوم الاقتصادي البريطاني نحو اجهاد موارد ألمانيا من الزيت وكذلك مواردها من بعض المواد الأولية الاساسية . ولا تأتي مسألة نقص موارد الطعام فيها الاّ في المقام الثاني . اما الهجوم الاقتصادي الالماني فيتجه نحو تحويم الجزر البريطانية بفرض الحصار عليها ونحوه من الاساليب الاقتصادية للحرب ، وكذلك إضعاف قواها المسلحة بحرمانها المواد الضرورية

ولقد وزعت المانيا قبيل بداية الحرب غواصاتها على الطرق البحرية الرئيسية الموصلة الى بريطانيا العظمى ، ومن ثم أسفرت حرب الغواصات في مرحلتها الاولى عن نتائج تبعث على القلق وبينما لم تلتجىء المانيا الى حرب الغواصات غير المقيدة في الحرب الماضية الاّ في عام ١٩١٧ فانها أخذت بها منذ اليوم الاول في الحرب الحاضرة ؛ وهناك فرق آخر بين الهجوم الالماني على طرق اللاحة في هذه الحرب وفي الحرب الماضية ، وهو ان الغواصات عززتها إغارات جوية على السفن البريطانية وهذه الاغارات تركزت في المراحل الاولى من الحرب على بحر الشمال فلم يكن من المتيسر للطيران الالماني مستنداً الى قواعده في المانيا تهديد مسالك الملاحة في المحيط الاطلسي . وكان من ضحايا حرب الغواصات كثير من السفن المحايدة . وكانت الولايات المتحدة في مستهل الحرب قد حظرت على سفنها دخول منطقة الحرب الاوربية تجنباً لاقحامها في النزاع . فنظمت الأميرالية البريطانية القوافل على جناح السرعة وهبطت نسبة خسارة السفن التي تضمها القوافل الى رقم لا يؤبه له ، ودمر عدد كبير من الغواصات

وفضلاً عن استخدام الغواصات وقاذفات القنابل التجأت المانيا في نوفمبر ١٩٣٩ الى الالغام المغنطة التي كان تأثيرها عنيفاً في البدء ولكن لم يمض وقت طويل حتى تمكن خبراء

الامبراطورية البريطانية من ابتكار وسيلة كريهة لابطال فعلها . كما استخدمت المانيا السفن الحربية ولا سيما بوارج الجيب لتصيد السفن التجارية البريطانية

ولم تسفر جميع هذه المساعي العشيمة التي بذلتها المانيا لمنع ورود القوت الى الجزائر البريطانية الا عن أثر يسير في الاقتصاد الحربي البريطاني . ورغماً عن أن أرقام خسائر السفن كبيرة في حد ذاتها الا أنها تمثل نسبة صغيرة من مجموع حمولة السفن ومقدار البضائع التي تصل باستمرار الى الموانىء البريطانية . وفي خلال المراحل الأولى من الحرب شعرت البلاد بنقص في مخزون المواد الغذائية على أنه كان يرد الى الرغبة في توفير العملة الأجنبية أكثر منه الى فعال الغواصات الالمانية ، لكنها شعرت بعجز في الاخشاب لأنه كان يرد اليها من الموانىء السكندنافية واللطيقية

ولما استولت المانيا على غرب أوربا والبلقان قطعت التجارة البريطانية مع هذه الدول وغدا من المستحيل الاتجار مع دول القارة اذا استثنينا اسبانيا والبرتغال ونهباً لالمانيا بسبب حصولها على قواعد جديدة في بحر الشمال والمانش وساحل النرويج وفرنسا ان تجعل حرب الغواصات والاغارات الجوية اوسع نطاقاً مما كانت قبلاً

وعزز حرب الغواصات والاغارات الجوية ظهور البوارج الالمانية في خريف ١٩٤٠ تقطع على السفن البريطانية الطريق . كما أصبحت قاذفات القنابل الايطالية تهاجم السفن التجارية البريطانية كذلك . وهذا التغير في مركز الفريقين يرد كله بلا ريب الى انهيار فرنسا فلا غرابة ان يكون رقم الخسارة البريطانية في سفن الملاحة في غضون خريف ١٩٤٠ وشتائها وربيع ١٩٤١ قد زاد زيادة تذكر رغماً عن المساعدة الاميركية لبريطانيا العظمى متمثلة في انتقال خمسين مدمرة أميركية الى ملكيتها . كذلك أصبح على بريطانيا العظمى الاستعاضة بالمنتجات الاميركية وغيرها من منتجات القارة الأوربية ، خسرت تجارتها معها واقتضى الأمر بذل جهد كبير في نقل هذه السلع من مواطنها البعيدة الى الموانىء البريطانية ، كما أوجب قصر طريق البحر المتوسط على القوافل الحربية ، استخدام طرق بحرية أطول واضطرت القوافل الايطالية والالمانية وقاذفات القنابل والغيرات (أي السفن الحربية الالمانية) القوافل الى سلوك الطرق غير المطروقة . فهذا كله أنتج بطئاً وضرراً للملاحة تمثل في تأخر وصول شحنات المواد الاولية والغذائية الى بريطانيا العظمى وخسارة في سفن الشحن المتوسطة الحجم الصالحة للنقل عبر المحيط الاطلسي

بيد أنه غدا في أيدي السلطات البريطانية عدد كبير من الأساطيل التجارية للدول المحتلة وخاصة النروج وهولندا كما غدت الحكومة البريطانية تعهدت عظمة لانشاء وشراء او

استعارة عدد آخر من السفن. ومهما يكن من أمر التدابير الألمانية لتعطيل المجهودات الحربية البريطانية وتجويع بريطانيا العظمى ، فلم يكن لها تأثير قوي ، وليس أدل على ذلك من أن بريطانيا العظمى لم تنقص جرايات الطعام او تقلل من تنوُّع الاطعمة . وكذلك الحال فيما يختص بالمواد الاولية . فيكننا أن نقرر أن المجهودات الالمانية الموجهة نحو الملاحة البريطانية قد عجزت عن التأثير في مجهود بريطانيا الاقتصادي تأثيراً ذا شأن

٩ — تنظيم الاقتصاد الاهلي وفقاً لاغراض الحرب

نشأ عن الحرب تغير شامل في أسس الاقتصاد الدولي والاقتصاد الاهلي للامم المختلفة وتقوم الاجراءات الخاصة بتنظيم الاقتصاد الاهلي وفقاً لاغراض الحرب على الاسس التالية :

اولاً — تقييد الاستهلاك

ثانياً — الاستغناء عن السلع المستوردة باحلال منتجات محلية كلما كان ذلك ممكناً

ثالثاً — تحول الصناعات لخدمة المجهود الحربي

رابعاً — الحد من انتاج السلع غير الضرورية

خامساً — الاستغناء عن الواردات الكمالية

وليس الاقتصاد في المواد الاولية بالشيء الجديد في دول المحور . فايطاليا وألمانيا ما فتئتا عاجزتين عن توفير حاجتهما من المواد الاولية من مواردهما الخاصة ، وكانتا لذلك تلجآن قبل الحرب بزمن طويل الى مراعاة القصد الشديد في استخدامها . وفي حالة ألمانيا اضطرتها خطوتها القوية نحو التسلح الى مراعاة أشد التدابير تقصد في استهلاك المواد المواد الاولية خلال السنوات الخمس التي سبقت الحرب ، والانتفاع بالموارد التي في حوزتها الى أقصى حد ممكن مع تفضيل احتياجات السلطات الحربية على المدنية . فنرى مصداقاً لهذا ، اختفاء الاسوار الحديدية من الشوارع والمتنزهات في المدن الالمانية قبل الحرب بزمن طويل . كما اقتضت بقوة وعنف انتاج السلع المدنية التي تتطلب استخدام مواد اولية . ونظم الانتفاع بنفايات المنازل قبل الحرب بأعوام . واستعيض بالمواد البديلة المنتجة في المانيا من المواد الاصلية المستوردة . فرأينا المطاط الصناعي يأخذ مكانة المطاط الطبيعي وانتشر البنزين الصناعي وحلَّ الصوف الصناعي والالياف الصناعية محلَّ القطن . وكذلك الحال بالنسبة لايطاليا . وان كان اقل كثيراً من ألمانيا . والمثل يقال ايضاً عن اليابان والدول المشايعة للمحور . فاذا ما وليا نظرنا شطر بريطانيا العظمى رأينا ان القصد في استخدام المواد الاولية يعدُّ شيئاً جديداً فيها . وفي الواقع كانت الامة البريطانية في الفترة بين ١٩١٩ و ١٩٣٩ تعيش كما كانت

تعيش خلال القرن السابق للحرب الماضية في وفرة من المواد الاولية أتاحتها لها مستعمراتها التي تنتج مواد خام وحيازتها معيناً لا ينضب من النقد الأجنبي بفضل استثماراتها الهائلة خارج الجزائر البريطانية . وهذا النقد الاجنبي يمكنها من شراء ما تريده من المواد الأولية خارج نطاق الامبراطورية البريطانية فلم يكن ثمة ما يبعث على القصد في استهلاك المواد الأولية

بل كانت المشكلة التي تواجه الخبراء البريطانيين خلال المدة التي مضت بين الحربين ليست القصد في استهلاك المواد الاولية ولكن السعي لزيادة المستهلك منها . اذ كان العالم عامة والانتاج البريطاني يعاني بصفة خاصة وفرة في الثروة وسعة في الانتاج

ولقد حملت الحرب الحاضرة معها تغيراً أساسيًا في الاقتصاد الدولي. فقد هبط مدى ما يمكن تخصيصهُ في السفن لنقل المواد الاولية الى بريطانيا العظمى. فالنجاح المبدئي لحرب الغواصات والالغام المغنطة خلال الاربعة الأشهر الاولى من الحرب كان حريًا بأن يجعل من الضرورة الأخذ بأشد ضروب الاقتصاد في استهلاك الأطعمة والمواد الاولية . فطبق نظام البطاقات على المواد الغذائية الرئيسية فشمل استهلاك الزبدة والسكر وقديد الخنزير واللحم ثم المرجرين وشحوم الطبخ والشاي ، وقللت المقادير المعينة للاستهلاك من هذه الاصناف بتغيير المتوفر منها في البلاد كما ادخل نظام البطاقات كذلك على استهلاك البترول للمدنيين . واتجهت الدعاية الحكومية الى حث الجمهور على القصد في الشراء والاستهلاك

***

أما ثانيا فقد طبقت منذ اللحظة التي بدأت فيها الحرب نظاماً عامًا شاملاً متشعب النواحي لبطاقات المواد الغذائية والسلع المصنوعة المخصصة لاستهلاك المدنيين . وكذلك الحال في ايطاليا واليابان . كما أخذت معظم دول العالم بنظام البطاقات عن طريق مباشر او غير مباشر

وعمد الفريقان المتحاربان الى تخصيص الانتاج لسد حاجة المجهود الحربي اولا وللضروريات المدنية ثانياً . فتحولت مصانع السيارات الى مصانع لانتاج الدبابات او السيارات الحربية وتحول جانب كبير من مصانع الملابس المدنية لصناعة الملابس العسكرية ... الخ

ومثل هذا يقال في الموردات . فقد اقتصرت على السلع الضرورية من غذاء ومواد اولية مع تفضيل حاجات المجهود الحربي ، وهذا يحقق فائدتين الأولى توفير ما تحوزه الدولة من نقد اجنبي لسداد ثمن ما تشتريه من سلع ضرورية من الخارج والثاني افساح مجال الشحن في السفن لهذه السلع